Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (7), No. (1), Part (2): 1038-1059
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2025.7.2.51

Journal of Business Economics for Applied Research
مجلة اقتصاديات الاعمال للبحوث التطبيقية
ISSN 2709-6475

The impact of subsidies in unemployment for a group of developed countries*

Ibrahim Adeb Ibrahim AlChalab[(1)], Tahseen Rabee Hazem Alhamdany[(2)]
University of Mosul, College of Administration and Economics[(1),(2)]
(1) ibrahem_adeeb@uomosul.edu.iq (2) tahsin.22bap4@student.uomosul.edu.iq

Key words:
developed countries, subsidies, unemployment.

ARTICLE INFO
Article history:

Received	05 ***Oct.*** 2024
Accepted	22 ***Oct.*** 2024
Avaliabble online	30 ***Jun.*** 2025

©2025 College of Administration and Economy, University of Fallujah. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE.

e.mail cae.jabe@uofallujah.edu.iq

*Corresponding author:
Tahseen Rabee Hazem Alhamdany
University of Mosul

Abstract:

Unemployment is one of the economic and social issues facing most developed and developing societies and countries, and they strive to reduce it over time and make it one of their priorities and future plans to achieve development and welfare for their people, and the importance lies in the issue of unemployment, as it has negative repercussions on the political, economic and social aspects, and a number of applied studies have addressed the impact of subsidies in its various forms on unemployment, as unemployment rates are affected by multiple economic and social factors, such as economic growth, employment policies, and education, and the study started from the premise that subsidies have a positive impact on.

*The research is extracted from a master's thesis of the second researcher.

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (7), No. (1), Part (2): 1038-1059
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2025.7.2.51

أثر الإعانات في البطالة لعدد من البلدان المتقدمة*

أ.م.د. إبراهيم اديب إبراهيم الجلبي
جامعة الموصل ـ كلية الإدارة والاقتصاد
ibrahem_adeeb@uomosul.edu.iq

الباحث: تحسين ربيع حازم الحمداني
جامعة الموصل ـ كلية الإدارة والاقتصاد
tahsin.22bap4@student.uomosul.edu.iq

المستخلص

تُعد البطالة إحدى المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه معظم المجتمعات والدول المتقدمة والنامية، وتسعى تلك الدول جاهدة للحد منها مع مرور الوقت وجعلها من أولوياتها وخططها المستقبلية لتحقيق التنمية والرفاهية لشعوبها، وتكمن الأهمية في مشكلة البطالة، لما لها من انعكاسات سلبية على الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وقد تناول عدد من الدراسات التطبيقية كدراسة (علياء بعنوان القروض المصرفية ودورها في التأثير على معدلات البطالة في العراق 2023 و دراسة عماري رحمة جميلة بعنوان دور الصندوق الوطني للتامين عن البطالة في استحداث مناصب شغل جديدة في الجزائر و دراسة 2021 و دراسة محمد عبدالرحمن إبراهيم دعم التعليم والتدريب المهني في مكافحه البطالة في العراق 2020)، إذ تبين هذه الدراسات أثر الإعانات بأشكالها المختلفة على البطالة، حيث تتأثر معدلات البطالة بعوامل اقتصادية واجتماعية متعددة, كالنمو الاقتصادي، وسياسات التشغيل، والتعليم، وانطلقت الدراسة من فرضية مفادها أن للإعانات تأثير إيجابي على البطالة في 40 دولة متقدمة للفترة 1991-2021 باستخدام أسلوب تحليل البيانات اللوحية التقليدية بعد أن أظهرت نتائج اختبار جذر الوحدة ثبات جميع متغيرات الدراسة، وأظهرت نتائج الدراسة أن للإعانات تأثير طردي على البطالة، بمعنى أن زيادة الإعانات لا تساهم في خفض مستوى البطالة في هذه المجموعة من الدول.

الكلمات المفتاحية: الدول المتقدمة، الإعانات، البطالة.

المقدمة:

إن موضوع الإعانات وأثرها على البطالة هو أحد الموضوعات ذات الأهمية الكبيرة في النقاشات الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة، إذ تُعد الإعانات ـ سواءً كانت من الحكومات أو المنظمات الخيرية ـ وسيلة فعّالة لتقديم الدعم المالي والاجتماعي للفئات منخفضة الدخل في المجتمع, ومع ذلك، يثير هذا الموضوع تساؤلات مهمة حول الأثر الحقيقي للإعانات على البطالة فعند الحديث عن الإعانات وتأثيرها على معدلات البطالة، يمكن أن تلمس تباين في وجهات النظر المختلفة فمن جهة، يرى البعض أن الإعانات تحتل دوراً مهماً في تقليل مستويات البطالة، إذ توفر دعماً مالياً للأفراد والأسر التي تعاني من صعوبات في العثور على فرص عمل مناسبة توفر لها الدخل الذي يسد رمق معيشتها و بفضل هذا الدعم أيضاً، يمكن للأفراد المستفيدين من الإعانات تلبية احتياجاتهم الأساسية والدراسة عن فرص عمل بشكل أفضل، مما يعزز فرص توظيفهم ويقلل من معدلات البطالة، و من ناحية أخرى، يقول آخرون أن الإعانات قد تؤدي إلى زيادة معدلات البطالة في بعض الحالات على سبيل المثال، قد تؤدي بعض أنواع الإعانات إلى تشجيع الأفراد بالاعتماد عليها وتفضيل الخمول والكسل بدلاً من السعي للحصول على فرص عمل تُغني حاجتهم، مما يؤدي في النهاية إلى تقليص حافزهم للبحث عن وظائف وتزايد معدلات البطالة بين الشباب والسكان ذوي الدخل المنخفض، وبذلك، يظهر لنا أن العلاقة بين الإعانات والبطالة هي علاقة معقدة تتأثر بعوامل

* البحث مستل من رسالة ماجستير للباحث الثاني.

متعددة، بما في ذلك تصميم البرامج الإعانية، وشروط الحصول عليها، والظروف الاقتصادية العامة، لذا، فأن هذا يتطلب فهماً دقيقاً لهذهِ العوامل وتحليلاً شاملاً للبحث في تأثير الإعانات على البطالة.

المبحث الأول: المنهجية العلمية والدراسات السابقة

اولاً: أهمية الدراسة:

تُعد الإعانات أحد اشكال السياسة الاقتصادية التي تسعى لتحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية، مثل الحد من الفقر، وامتصاص البطالة، وتحفيز الطلب الكلي للخروج من الركود، ويزداد اللجوء إلى هذهِ السياسات في أوقات الازمات مثل أزمة Covid 19 إذ اتخذت اشكال مختلفة ومديات واسعة وظهرت دراسات عِدة حول آثار هذهِ السياسات في الاقتصاد وغير الاقتصاد، كما يترتب على هذهِ السياسات التزامات مالية جديدة تحتاج لتأمين مصادر ايفائها وكذلك يقتضي إنفاق هذهِ الإعانات تحديد أفضل السبل التي تحقق أهدافها بأقل تأثير في الأسعار والتكاليف.

ثانياً: مشكلة الدراسة:

تتباين وجهات النظر بخصوص ما يمكن أن تُخلفه الإعانات في البطالة، فبينما يرى البعض أن الإعانات قد تؤدي إلى رفع مستوى الأجور وبالتالي تقليل الطلب على العمل، يرى آخرون أنها تسهم في زيادة إنتاجية الايدي العاملة وبالتالي تكون عوائد توظيفها أعلى فيزداد الطلب عليها وتقل البطالة.

ثالثاً: فرضية الدراسة:

إن تأثير الإعانات في البطالة يختلف باختلاف المشكلة التي أدت إلى البطالة فعندما يكون سبب البطالة هو الركود الاقتصادي كما يحصل في معظم البلدان المتقدمة، فأن تأثير الإعانات في البطالة يكون موجباً بمعنى أنها قد تؤدي إلى رفع مستوى الأجور مفاقمة مشكلة البطالة، أما إذا كانت البطالة نتيجة انخفاض إنتاجية الايدي العاملة كما في معظم البلدان النامية فأن تأثير الإعانات في البطالة يكون سلبياً بمعنى أن الإعانات تساهم في تقليل معدلات البطالة.

رابعاً: منهج الدراسة:

انطلقت الدراسة في البداية عن طريق عدد من الدراسات السابقة التي تناولت أثر الإعانات في البطالة في عينات مختلفة من البلدان وعبر مُدد متباينة، ثم قامت باعتماد المنهج الكمي، في تحليل العلاقة بين البطالة والإعانات في عينة من البلدان المتقدمة بلغت 40 بلداً للمدة 1991-2021، باستخدام تحليل الانحدار للبيانات المدمجة، إذ تم اعتماد نتائج التحليل في استنتاج طبيعة العلاقة بين الإعانات والبطالة والتأكد من صحة فرضية الدراسة.

خامساً: هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى الكشف عن دور الإعانات وبيان مدى تأثيرها في معالجة وخفض معدلات البطالة في المجتمع، إذ ستقوم الدراسة بتحليل كيفية توجيه الإعانات واستخدامها بشكل فّعال لتعزيز فرص التوظيف، وكذلك فحص التحديات التي قد تواجه تنفيذ السياسات الخاصة بالإعانات وتأثيراتها المحتملة على الاقتصاد بشكل عام.

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (7), No. (1), Part (2): 1038-1059
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2025.7.2.51

سادساً: الحدود الزمانية:

غطت الدراسة المدة الزمانية ما بين عامي (1991-2021م) وهي 31 عام على وفق البينات المتاحة لمتغيرات الدراسة.

سابعاً: الحدود المكانية:

ضَمِنت عينة الدراسة 40 بلداً من البلدان ذات الدخل المرتفع، وفق تصنيفات الدخل لدى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

المبحث الثاني: الإعانات (المفهوم-الأنواع-الآثار)

أولاً: مفهوم الإعانات:

الإعانات مفهوم واسع الافق من إذ الشكل والاهداف والجهات المانحة والجهات المستفيدة. فقد تكون الإعانات نقدية أو عينية أو خدمة مجانية وقد تكون شاملة أو جزئية، وقد تستهدف تقليل الفقر أو زيادة التوظيف أو تحقيق العدالة الاجتماعية وقد تكون مقدمة من قبل الحكومة أو من جهات محلية غير حكومية أو من قبل دول أجنبية أو منظمات دولية وقد تمنح هذهِ الإعانات لذوي الدخل المنخفض أو للشركات أو للحكومات أو للعاطلين عن العمل أو غيرهم من الفئات، وأياً كان شكل الإعانات أو الهدف منها أو الجهة المانحة لها أو المتلقية لها أن لها تأثير مباشر أو غير مباشر في مستوى البطالة، و سيتناول هذا المبحث بعض التعاريف العامة للإعانات مع توضيح لعدد من الاشكال مع الاشارة إلى التأثير المحتمل لها في مستوى البطالة.

يذكر (كليمنت) بأنها أي مساعدة تقدمها الحكومة تسمح للمستهلك بشراء السلع والخدمات بأسعار أقل من الأسعار التي يبيع بها القطاع الخاص المنافس تحديدا وبذلك ترفع من دخل المنتجين بما يتجاوز تلك التي سيتم الحصول عليها دون تقديم هذهِ الإعانات، وهي تشمل بذلك الإعانات المقدمة للمستهلكين كالحالات التي تبيع فيها الحكومة إنتاجها، باعتبارها منتجًا للسلع والخدمات، بسعر لا يعكس جميع التكاليف، بما في ذلك العائد الطبيعي لرأس المال، (Schwartz and Clements:2020,120).

وقد ركزت معظم التعريفات عن الإعانات التي تقدمها الحكومة ومنها دعم السلع والخدمات من قِبل الحكومة بالحصول على السلع والخدمات الضرورية بأقل الأسعار، وهذا النوع من التعريفات يشمل جميع أفراد المجتمع، فهو لا يقتصر على فئة دخليه محددة أو على العاطلين عن العمل ومع ذلك فأن مثل هذهِ الإعانات يستفيد منها العاطلون عن العمل و ذوو الدخل المنخفض أكثر من غيرهم.

وقد عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: الإعانات بأنها الدعم المالي المباشر وغير المباشر والتي تقدم للمؤسسات بشتى أشكالها ومنها القروض منخفضة الفائدة والإعفاء الضريبي وقد تكون الإعانات بشكل نقدي وغير نقدي وما إلى ذلك من أنواع المساعدات من أجل النهوض بالواقع الاقتصادي،(Twain,1998:17)، وقد ركز هذا التعريف على الدعم المقدم للمؤسسات، ومن الواضح ان مثل هذا النوع من الدعم لا يشمل الأفراد وبالتالي فهو لا يشمل العاطلين عن العمل لكن هذا لا يعني ان العاطلين عن العمل لا يتأثرون بهذا النوع من الدعم، ففي كثير من الاحيان يكون دعم المؤسسات هو بهدف تشجيعهم على توفير المزيد من فرص العمل، وبهذهِ الطريقة يكون دعم المؤسسات ذو تأثير ايجابي في تقليل معدلات البطالة.

وكما عرف (شارك وكيلي) الإعانات على انها أي تدخل حكومي من المتوقع ان تنتفع منه الشركات بنسبة أكبر من النفع الذي تحصل عليه قبل الإعانات على ان يعود هذا النفع بنفع للحكومة مرة ثانية لان هذا الدعم سيزيد من إيرادات الشركة وبالتالي ستزداد الضرائب التي ستأخذها الحكومة من هذهِ الشركات التي تلقت الدعم. (Schrank and Keithely,1999:156) ومن

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (7), No. (1), Part (2): 1038-1059
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2025.7.2.51

الواضح ان هذا التعريف يركز على دور الإعانات في زيادة الضرائب وبالتالي الايرادات الحكومية، اي ان الإعانات يجب ان تساهم في زيادة الانتاج والايرادات والأرباح من أجل ان تزداد حصيلة الضرائب بمقدار يفوق مبلغ الإعانات المقدمة ومن الجدير بالملاحظة في هذا التعريف هو ان تحقيق هدف زيادة الانتاج يترتب عليه زيادة التوظيف وبالتالي تقليل البطالة، اي ان تحقيق هدف زيادة الحصيلة الضريبية يترتب عليه في الوقت ذاته زيادة فرص التوظيف وتقليل البطالة.

وعرفت منظمة العمل الدولية (الاسكوا) الإعانات على انها تحويلات عينية أو نقدية تقدم للأسر أو للأفراد على أساس حقوقهم في ذلك أو تقديرا لمتطلباتهم. وقد تكون أما إعانات مباشرة تقدم في شكل رعاية، أو إعانات غير مباشرة تتمثل في تسديد المصاريف التي تحملها الشخص المعني. منظمة العمل الدولية www.unescwa.org، ويركز هذا التعريف على الإعانات المقدمة للأفراد والاسر وقد تكون من ضمن هذهِ الإعانات المقدمة للعاطلين في سد الحاجات الأساسية للأفراد وقد يكون لهذا النوع من الإعانات اكثر من تأثير فهي أما أن تساهم في رفع مستوى الاجور اذا كان الأفراد غير مضطرين للعمل بأجور منخفضة ما داموا قادرين على سد احتياجاتهم الأساسية ويأملون الحصول على فرص توظيف بأجور أعلى أو قد تساعد هذهِ الإعانات الأفراد في قبول العمل بأجور منخفضة نسبياً من أجل ان توفر دخلاً اضافياً كتأمين لاحتياجاتهم التكميلية و تأثير هذهِ الإعانات يعتمد على طبيعتها فإذا كانت محصورة بالعاطلين عن العمل بمعنى انها تتوقف بمجرد حصول المستفيدين على فرصه عمل فإن تأثيرها في تقليل البطالة يتوقع ان يكون سلبيا، كما تتوقف على شكل الدعم المقدم، فمثلا اذا كانت الإعانات على شكل قروض ميسرة فإنها تحفز الأفراد للعمل من أجل سداد القرض، أما اذا كانت على شكل منح نقدية أو عينية فإنها في الغالب تذهب نحو الاستهلاك وتكون أقل تحفيزاً للفرد في الحصول على فرصه عمل.

ثانياً: أنواع الإعانات:

هناك عدة تصنيفات للإعانات منها ما يقوم على أساس الهدف من الإعانات مثل إعانات التوظيف وإعانات الاجور ومنها ما يقوم على أساس شكل الإعانات وتشمل إعانات الغذاء وإعانات الطاقة والإعانات الطبية وغيرها، ومنها ما يقوم على أساس النشاط الاقتصادي مثل الإعانات الصناعية والإعانات الزراعية، إذ يتناول هذا الجزء من الدراسة بعض انواع هذهِ الإعانات وكما يأتي:

1- الإعانات من حيث الهدف منها وتشمل:

أ- إعانات التوظيف: هي مبالغ مالية أو دعم مادي تقدمهُ الحكومة أو الجهات المسؤولة لأصحاب العمل أو الباحثين عن عمل بهدف تشجيع التوظيف وتخفيض نسبة البطالة، إذ يتم الاعتماد على إعانات التوظيف بشكل كبير جداً وعلى مدى واسع من أجل الوصول إلى إيجاد فرص عمل مستقرة للفئة العاطلة عن العمل لمدد طويلة، فعلى سبيل المثال إعانات التوظيف التي اتبعتها بلجيكا أدت إلى خلق فرص عمل وصلت نسبتها إلى 13% الا انها أيضا تبدأ بالانحدار تدريجياً حتى يتصل إلى نقطة الصفر بعد مرور سنة وأحدة لذلك لا تعد إعانات التوظيف من الإعانات التي توفر فرص عمل مستقرة على المدى الطويل. (Desiere,2022:3)، كما وتهدف إعانات التوظيف إلى تقليل تكلفة العمالة على أصحاب العمل. ويمكن تطبيقها على جميع الموظفين أو على الموظفين الجدد فقط وهو ما يعرف بـ (الإعانات الهامشية). كما يمكن أن تكون عامة، بمعنى تطبيقها على جميع العمال والمنشآت، أو على فئات محددة، إذا كانت فئات معينة من العمال فقط (على سبيل المثال، العمال ذوي الأجور المنخفضة أو الشباب أو العاطلين عن العمل لمدد طويلة أو النساء أو العمال المعوقين) أو قطاعات أو مواقع جغرافية معينة مؤهلة لذلك.

ب- إعانات الاجور: هي مبالغ مالية تُقدَّم من قبل الحكومة أو جهات أخرى لتدعم أجور الموظفين والهدف منها مساعدة الشركات في الحفاظ على موظفيها وتجنب تسريحهم خلال الأزمات الاقتصادية أو الظروف الصعبة، (Desiere,2022:3)، ومن أمثلة إعانات الاجور برنامج حماية

الرواتب هو البرنامج الذي أطلقته حكومة الولايات المتحدة الامريكية (paycheck protection program) عام 2020 في جائحة (كوفيد19)، أطلقت الحكومة الأمريكية برنامج حماية الرواتب (PPP) لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة. إذ قدم هذا البرنامج قروضاً يمكن تحويلها إلى منح (اي إعفاء المستفيدين من تسديدها مستقبلاً) بشرط استخدمها لتغطية الرواتب وتكاليف التشغيل الأساسية الأخرى، إذ ساعد هذا البرنامج في الحفاظ على الوظائف ومنع ارتفاع معدلات البطالة بشكل كبير، ويتمتع هذا البرنامج بميزات عديدة منها:

1- إمكانية الحفاظ على التوظيف وتقليل معدلات البطالة، خاصة في أوقات الازمات الصعبة.

2- استدامة استقرار الشركات المدعومة بهذا البرنامج عن طريق تخفيف عبء تكاليف الأجور موظفيها.

3- إن هذا البرنامج يقوم بتحفيز الاقتصاد من خلال ادامته وزيادته لدخول العمال والموظفين.

ورغم هذهِ الميزات الا أن هناك من الاقتصاديين يعيب على هذا البرنامج بعض السلبيات ومنها: أنه يزيد من الأعباء المالية الكبيرة للحكومة مما قد يؤدي إلى زيادة مديونيتها، كذلك إن الاعتماد على هذا النوع من الدعم وللأمد الطويل يقلل ن حوافز الشركات نحو تحسين خدماتها واعادة هيكلة عملياتها، و أخيراً قد يكون ذا تأثير مباشر أو غير مباشر على سوق العمل، كأن يقدم الدعم لشركات وقطاعات غير فعالة مما يمنع التخصيص الامثل للموارد وبالتالي تحدث حالة تشوه السوق(Author,2022:2)

2- الإعانات من حيث شكلها وتشمل:

أ- إعانات الطاقة: إن دعم الطاقة له أبعاد اقتصادية واسعة النطاق رغم انه يستهدف حماية المستهلكين، الا إن إعانات الطاقة تؤدي إلى ومزاحمة الأولوية العامة وتزايد الاختلالات المالية، وزيادة الإنفاق الحكومي وخفض الاستثمار الخاص، بما في ذلك قطاع الطاقة والإعانات أيضا تقوم بتشويه تخصيص الموارد من خلال تشجيع الاستهلاك المفرط للطاقة بشكل مصطنع وتشجيع الصناعات كثيفة رأس المال، والحد من حوافز الاستثمار في الطاقة المتجددة وتسريع استنزاف الموارد الطبيعية. إن دعم الطاقة منتشر على نطاق واسع ويفرض تكاليف مالية واقتصادية كبيرة في البلاد وخاصة التي تسيطر عليها الأسر ذات الدخل المرتفع، مما يؤدي إلى تفاقم عدم المساواة بين أفراد البيئة الواحدة حتى يمتد التأثير على الأجيال القادمة، (Schwartz and Clements,1999:6).

ب- الإعانات المحددة وغير المحددة: إن أحد الفوارق المهمة التي يستخدمها الاقتصاديون والمحامون المهتمون بموضوع الآثار التجارية أو التنافسية للإعانات هو التمييز بين الإعانات المحددة وغير المحددة إذ أن الإعانات المحددة تذهب إلى مجموعات معينة من المستفيدين، فمثلا عندما تقوم الحكومة أو جهة ما بتقديم الإعانات لقطاع الزراعة(كزراعة القطن تحديداً) فأن هذهِ الإعانات ستشمل كل مزارعين القطن داخل المجتمع، على عكس الإعانات غير المحددة التي من الممكن ان تذهب لأي فرد من المجتمع، مثل الإعانات المقدمة إلى كل شخص مصاب بالأنفلونزا، وبذلك تعد مسألة التمييز بين الاعانة الخاصة والاعانة العاملة من المسائل المهمة التي قد تَشكّل على البعض وليس من السهل دائماً التمييز بينهما. (Steenblik,2003:10)

ج- إعانات الابتكار والدراسة والتطوير: يمكن النظر إلى ان القطاع العام في جميع البلدان الصناعية التي تنفق اموالاً طائلة لدعم الدراسة والتطوير التجاري في شركات التصنيع على أنه تتقدم هذهِ الشركات بطلبات للحصول على المنح الدراسة وتختار الوكالات الدراسة الذي سيتم تمويله ويكمن المبرر الاقتصادي لهكذا برامج استناداً على افتراض فشل السوق في توفير حوافز الشركات التي تخصص موارد كافية للأنشطة الابتكارية، وعلى الرغم من انتشار هكذا شكل من أشكال الإعانات الا أن الأدلة على آثارها على سلوك الشركات لا تزال متواضعة نسبيا ومثيرة للجدل، وبذلك يحاول الباحثون تحديد ما إذا كانت هذهِ الإعانات تحفز الدراسة والتطوير بمعنى أن الشركات التي تقوم بمشاريع لم تكن لتنفذها لولا هذا الدعم وكذلك ما إذا كانت هذهِ الأموال العامة تزاحم نفقات الدراسة

والتطوير التي تمولها الشركات ولا تزال أحدث الدراسات الاقتصادية القياسية على مستوى الشركات تقدم إجابات متضاربة حول هذا الموضوع.

وبذلك أكدت الدراسات السابقة أن نسبة كبيرة من الشركات غير العاملة تقدر بأنها قابلة للتحفيز من خلال تمويل الأجزاء التي يمكن تحملها من نفقاتها وأن بعض استمارات الدراسة والتطوير الحقيقية تعتمد في الواقع على الدعم العام المتوقع ولكن في الوقت نفسه تم اكتشاف أن معظم الإعانات الفعلية تذهب إلى الشركات التي كانت تقوم بأنشطة ابتكارية حتى لو لم تتلقى الدعم ومن ناحية أخرى يبدو أن الإعانات لا تؤدي إلا إلى تغيير طفيف للغاية في مستوى النفقات الخاصة الذي تختاره الشركات التي كانت ستقوم على أية حال بأنشطة مبتكرة.

(González at el,2005:2)

3- الإعانات من حيث مشروطتيها وتشمل:

1- الإعانات المشروطة: هي نوع من الدعم المالي أو الاجتماعي أو الاقتصادي الذي تقدمهُ الحكومات للأفراد أو الأسر بشرط استيفاء شروط معينة، ومن أمثلة الإعانات المشروطة كالتي تقدم إلى أصحاب المشاريع البيئية بشرط تحقيقها لنتائج ايجابية تصب في مصلحة البيئة والمجتمع، أو المنح الدراسية التي تقدم للطلبة وخريجي الجامعات بشرط حصولهم على معدلات عالية في مرحلة ما، أو الإعانات

التي تقدم بعد اجتياز تدريب لاختصاص معين، وتجسد المكسيك مثالاً لتقديم الإعانات المشروطة لأفرادها، فهي تقدم إعانات مالية للأسر الفقيرة بشرط ان يأخذوا ابنائهم إلى المدارس، كذلك تفعل الفلبين بتقديمها إعانات مالية للأسر الفقيرة بشرط اصطحاب اطفالهم إلى المراكز الصحية وتلقي اللقاحات الطبية من أجل الفحص الدوري.

2- الإعانات غير المشروطة: تشمل المساعدات الاجتماعية التي يتم تقديمها بشكل عام للفئات المحتاجة دون الحاجة إلى تحديد أهداف أو شروط خاصة، أو توفير مساعدات إنسانية للمهاجرين واللاجئين دون فرض شروط اضافيه وتقديم دعم نفسي واجتماعي للأفراد المتأثرين بالأزمات النفسية دون الحاجة إلى الالتزام بشروط محددة، كذلك الإعانات التي تقدم إلى الارامل والايتام (Friedland,2003:20)

رابعاً: الإعانات من حيث طريقة الدفع وتشمل:

1- الإعانات المباشرة: هي تلك التي تنطوي على دفع أموال فعلية لفرد أو مجموعة أو صناعة معينة، ومن امثلتها التحويلات المالية المباشرة إلى بعض البنوك، وينتشر هذا النوع من الإعانات في كل من البلدان الصناعية والنامية على حد سواء، كثيراً ما تُمنح مساعدات إعادة الهيكلة للبنوك خلال عملية الخصخصة، وبشكل أعم، تتدخل الحكومات لإنقاذ البنوك الخاصة التي تواجه مشاكل، وبالتالي تجنب إغلاق البنوك أو بيع أصولها لمستثمرين جدد، مستندة على "المخاطر النظامية" المتعلقة بإغلاق البنوك في معظم الأحيان كحجة للتدخل، غير ان هذا النوع من التدخل غالباً ما يأخذ شكل تحويلات مالية مباشرة إلى المؤسسة التي تعاني من مشاكل مالية، وايضا يجوز للحكومات تقديم ضمانات لبعض المؤسسات المالية، وبالتالي ضمان أن الحكومة تتدخل إذا تخلفت المؤسسة عن سداد القرض، وتسمح هذهِ الضمانات للبنوك المستفيدة بالحصول على تصنيفات أفضل من وكالات التصنيف الائتماني، ونتيجة لذلك يمكن للبنوك تحقيق وفورات كبيرة في تكلفة إعادة التمويل، فعلى سبيل المثال، قدمت الحكومة الألمانية ضمانات مؤسسية إلى بعض المصارف المحلية والإقليمية التي كان من المتوقع أن تخدم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهي شريحة سوقية قد تعاني من نقص في الخدمات في الأسواق المالية ما لم تتدخل الحكومة.(تقرير منظمة التجارة العالمية WTO,2006:49)

2- الإعانات غير المباشرة: هي تلك الإعانات التي لا تحمل قيمة نقدية محددة مسبقاً، أو تنطوي على نفقات نقدية فعلية، ويمكن أن تشمل أنشطة، مثل تخفيض أسعار السلع أو الخدمات المطلوبة التي

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (7), No. (1), Part (2): 1038-1059
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2025.7.2.51

يمكن أن تكون مدعومة من الحكومة، ويسمح ذلك بشراء السلع المطلوبة بسعر أقل من سعر السوق الحالي، مما يؤدي إلى تحقيق وفورات لمن صُممت الإعانة لمساعدتهم، أي انها تقدم بشكل عيني أو خدمي، و من أمثلتها الإعانات الغذائية والتي تُعد أحد أشكال الإعانات التي تتضمن تقديم السلع الغذائية من بلد إلى آخر وبدون مقابل أو قد تكون بشروط بسيطة وتكون الغاية منها سد احتياجات البلد غذائياً ،ومن امثلتها ايضاً ما قدمته السويد في نقل التركيز من المخططات العامة إلى المخططات المخصصة في السبعينيات، وهي زيادة الدعم الانتقائي للشركات والصناعات المتعثرة بشكل كبير، فعبد أن كان دعم الحكومة السويدية للقطاع الصناعي ما نسبتهُ 1.3 من اجمالي الناتج المحلي عام 1970 فقد ارتفعت نسبة الدعم إلى نسبة غير عادية بلغت 3.6% من الناتج المحلي الإجمالي، وقد شكلت القيمة المضافة للقطاع الصناعي، السويدي ما قيمته 16% من الصناعات التحويلية والتعدين وغيرها عام 1978 وقد أوعزت هذهِ الزيادة إلى عملية الدعم الانتقائي التي قامت بها الحكومة السويدية للقطاع الصناعي وكذلك للشركات التي بلغ الدعم الموجه لها 2% من اجمالي القيمة المضافة سنة 1978، (Carlsson,1983:3)، كذلك الإعانات الطبية إذ يسمح هذا النوع من الإعانات لأصحاب هذهِ المهن بالحصول على خصم نفقات الضمان الصحي إلى النصف وكذلك عند دفع الضرائب المترتبة عليهم يحصلون على خصم ضريبي من اجمالي نفقاتهم الطبية التي يتجاوز مجموعها 3%، و كثيرا ما يُوصف خصم النفقات الطبية بأنه تعزيز فرض الضرائب على الدخل على أساس مقدرة المكلف، غير انه إذا تم النظر إلى الخصم الطبي بوصفه إعانة ضريبية، فيمكن ان يكون لذلك جوانب سلبية أساسية أولاً عن طريق النمط الذي فرضت به الضريبة وثانياً الادخار الذي يوفره لفئات دون أخرى فأنه قد يتعارض مع دخولهم وتلبية حاجاتهم، وايضاً إعانات التعليم التي تركز على إصلاح التعليم في كل من الاقتصادات المتقدمة والنامية على حدِ سواء من أجل تحسين الوصول للفئات المحرومة في الاقتصادات النامية، والفئات ذات الدخل المنخفض خاصةً، وتنحسر فرص حصول الفتيات على التعليم في الاقتصادات النامية (وخاصة التعليم الثانوي والتعليم العالي)، مما يؤدي إلى أن تذهب معظم فوائد الإنفاق على التعليم إلى الفئات ذات الدخل المرتفع، في معظم البلدان النامية ويصل أقل من 40% من الإنفاق على التعليم في الاقتصادات النامية إلى أفقر 40% من الأسر، أما في الاقتصادات المتقدمة، يكون الإنفاق على التعليم ككل بشكل تصاعدي ولكنه يعود إلى التراجع تدريجياً كما بينته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ولا تزال هناك تفاوتات كبيرة في نتائج التعليم ما بين الدول النامية والمتقدمة الامر الذي يؤدي إلى تقليص فرص الحصول على التعليم ما بينهما ويديم عدم المساواة بين الأجيال، مما يزيد من تقييد الفرص لنمو الاقتصاد على المدى الطويل. وفي أيرلندا وتنزانيا وأوغندا، تم تنفيذ مجموعة من إصلاحات الإنفاق وقد ساعد التركيز على تحسين فرص الحصول على التعليم على إطلاق العنان للقدرة الإنتاجية غير المستغلة للفئات المحرومة، مع تعزيز الأثر التوزيعي للإنفاق على التعليم. (IMF:2015,22) ورقة بحثية لصندوق النقد الدولي.

ثالثاً: الآثار الإيجابية والسلبية للإعانات

1- الآثار الإيجابية للإعانات:

يزعم خبراء الاقتصاد المؤيدون للدعم أن الدعم المقدم لصناعات بعينها يشكل أهمية بالغة في دعم الشركات والوظائف التي تخلقها. وكثيراً ما يزعم خبراء الاقتصاد الذين يروجون للاقتصاد المختلط أن الدعم مبرر لتوفير المستوى الأمثل اجتماعياً من السلع والخدمات، وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى الكفاءة الاقتصادية، في النماذج الاقتصادية الكلاسيكية الجديدة المعاصرة، هناك ظروف إذ ينخفض العرض الفعلي لسلعة أو خدمة ما إلى ما دون مستوى التوازن النظري - وهو نقص غير مرغوب فيه، مما يخلق ما يسميه خبراء الاقتصاد فشل السوق، إن أحد أشكال تصحيح هذا الخلل هو دعم السلع أو الخدمات التي لا تتوفر بكميات كافية، فالدعم يخفض التكلفة التي يتحملها المنتجون لجلب السلع أو الخدمات إلى السوق. وإذا تم توفير المستوى المناسب من الدعم، مع ثبات كل

العوامل الأخرى، فلابد من تصحيح فشل السوق، بعبارة أخرى، وفقًا لنظرية التوازن العام ، تصبح الإعانات ضرورية عندما يتسبب فشل السوق في انخفاض الإنتاج في منطقة معينة، ومن الناحية النظرية، من شأن هذهِ الإعانات أن تدفع الإنتاج إلى مستويات مثالية، يقول البعض إن السلع أو الخدمات توفر ما يطلق عليه خبراء الاقتصاد التأثيرات الخارجية الإيجابية، وتتحقق التأثيرات الخارجية الإيجابية كلما وفرت الأنشطة الاقتصادية فائدة غير مباشرة لطرف ثالث، ومع ذلك، بما أن الطرف الثالث لا يدخل في القرار بشكل مباشر، فإن النشاط لن يحدث إلا بالقدر الذي يعود بالنفع المباشر على المشاركين فيه، مما يترك مكاسب اجتماعية محتملة على المجتمع، كما إن العديد من أشكال الدعم تُنفَّذ لتشجيع الأنشطة التي تنتج تأثيرات خارجية إيجابية قد لا تتوفر في ظل الحد الأمثل اجتماعياً، والمقابل لهذا النوع من الدعم هو فرض الضرائب على الأنشطة التي تنتج تأثيرات خارجية سلبية، ومن امثلة الإعانات الايجابية، تشجيع الابتكار والتكنولوجيا، إذ يمكن للإعانات المقدمة لعمليات الدراسة والتطوير ان تزيد من اكتشاف الحلول الجديدة التي تواكب التقنيات الجديدة في سوق العمل وبالتالي ايجاد فرص عمل جديدة، أو تشجيع عمليات الطاقة المتجددة، والتي من خلالها يمكن تحفيز الأفراد والشركات على الاعتماد على الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية و طاقة الرياح الامر الذي يقلل من الانبعاثات الكربونية، ويقلل ايضا استخدام الوقود الاحفوري، ويكون ذلك تقديم حوافز مالية للأفراد والشركات لتركيب أنظمة الطاقة الحديثة، (Triest,2007:5)

2- الآثار السلبية للإعانات:

وفي الوقت نفسه، يرى خبراء اقتصاديون آخرون أن قوى السوق الحرة ينبغي أن تحدد ما إذا كانت أي شركة سوف تنجح أو تفشل، وإذا فشلت، فإن هذهِ الموارد سوف تُخصص لاستخدامات أكثر كفاءة وربحية، ويزعم هؤلاء أن الإعانات التي تقدم لهذهِ الشركات تعمل ببساطة على دعم التخصيص غير الفعّال للموارد، إن خبراء الاقتصاد المنتمين إلى أنصار السوق الحرة يتَحفظون على الإعانات لأسباب عديدة. ويزعم البعض أن الإعانات تشوه الأسواق على نحو غير ضروري، وتمنع تحقيق نتائج فعّالة وتحول الموارد من استخدامات أكثر إنتاجية إلى استخدامات أقل إنتاجية، وتنشأ مخاوف مماثلة من جانب أولئك الذين يزعمون أن الحسابات الاقتصادية غير دقيقة إلى الحد الذي يجعلها غير واقعية إلى الحد الذي يجعلها غير قادرة على حساب تأثير فشل السوق بشكل صحيح، ويزعم آخرون أن الإنفاق الحكومي على الإعانات لا يكون فعالاً أبداً كما تزعم التوقعات الحكومية، ويزعمون أن التكاليف والعواقب غير المقصودة المترتبة على تطبيق الإعانات نادراً ما تكون ذات قيمة، ويشير المعارضون إلى مشكلة أخرى، وهي أن فعل الدعم يساعد في إفساد العملية السياسية، فوفقاً للنظريات السياسية حول الاستيلاء على التنظيمات والسعي إلى الربح ، فإن الدعم موجود كجزء من تحالف غير مقدس بين الشركات الكبرى والدولة، وكثيراً ما تلجأ الشركات إلى الحكومة لحماية نفسها من المنافسة، وفي المقابل، تتبرع الشركات للسياسيين أو تعدهم بفوائد بعد حياتهم السياسية، وحتى لو تم إنشاء الدعم بنوايا حسنة، ودون أي مؤامرة أو سعي إلى تحقيق مصلحة ذاتية، فإنه يزيد من أرباح أولئك الذين يتلقون النفع منه، وبالتالي يخلق حافزًا للضغط من أجل استمراره، حتى بعد انتهاء الحاجة إليه أو فائدته. وهذا يسمح للمصالح السياسية والتجارية بخلق منفعة متبادلة على حساب دافعي الضرائب أو الشركات أو الصناعات المنافسة، غير ان هناك ان العديد من الإعانات التي تُعد ضارة لما تحدثه من تأثير سلبي على اقتصاد البلد فمثلاً في ألمانيا، بلغ حجم الإعانات المقدمة لتعدين الفحم 6.7 مليار دولار أو 78000 دولار لكل عامل تعدين سنويًا إذاً سيكون ذلك اقتصادياً فعال للحكومة لإغلاق جميع المناجم وإرسال العمال إلى منازلهم بأجر كامل لما تبقى من أجورهم وتؤدي الإعانات المقدمة للزراعة إلى زيادة التحميل على الأراضي الزراعية، مما يؤدي إلى تآكل التربة السطحية، والتلوث الناجم عن المواد الاصطناعية كالأسمدة والمبيدات الحشرية، وانبعاث الغازات الدفيئة. ويؤدي دعم الوقود الأحفوري إلى تفاقم آثار التلوث مثل المطر الحمضي والضباب الدخاني في المناطق الحضرية والاحتباس الحراري. كذلك الإعانات المقدمة إلى

القطاع البري إذ تعد مشجعا لكثير من اشكال التلوث، وأيضاً إن الإعانات المقدمة للمياه تشجع على إساءة استخدام المياه والإفراط في استخدامها، والتي أصبحت نادرة بشكل متزايد في العديد من الأراضي. كذلك إن الإعانات المقدمة لمصايد الأسماك تؤدي للإفراط في صيد الأسماك المعدة للتخزين والاستفادة منها وقت الشحة (Myers,1999:88).

رابعاً: اهداف الإعانات:

1- زيادة النمو الاقتصادي: يتم ذلك من خلال ما يتم تخصيصه من امكانات و موارد يتم توجيهها للنمو الداخلي من قِبل بعض الحكومات أو الشركات المرتبطة بالحكومة عن طريق دعم عمليات الدراسة والتطوير وتوفير الاحتياجات المهمة للأفراد من خلال عمليات تقليد المنتجات الاصلية المستورد بغية الاستغناء عنها والاعتماد على المنتج الوطني والتي سيستفيد منها المستهلكون المحليون، لأنها ستعوضهم عن دفع الثمن المرتفع عند شرائهم لتلك الحاجات والتحول إلى استهلاك الحاجات المبتكرة وكل هذا يأتي من خلال تقديم الإعانات لعمليات الدراسة والتطوير وبالتالي نمو اقتصادي اسرع بمرات عديدة، غير ان عمليات الدراسة والطوير يعاب عليها انها تخضع لتناقص العائدات أو ما يعرف بالعوائد الثابتة كما هو شائع وعلى ذلك يكون هناك اختلال في التوازن ما بين الابتكار والتقليد أو توازن غير مستقر، غير ان الامر المسلم به وعلى مدى واسع ان التغير التكنلوجي الذي يقود لتطوير عمليات الدراسة والتطوير اصبح الان عامل رئيس للنمو الاقتصادي وان الحكومات يمكن ان تؤثر على وتيرة التقدم التكنولوجي، إذ تم تطوير العديد من نماذج النمو الداخلي التي يتم فيها مناقشة عمليات الدراسة والتطوير سواءً من قِبل الحكومات أو الشركات والتي ستعود بالنفع العام وزيادة معدل الارباح بالتالي على أمل انها ستعود بالنفع العام للمجتمع (Davidson & Segerstrom,1998:2)

2- تحسين المستوى المعيشي للأفراد: و قد يكون الغرض من تقديم الدعم للأفراد لإبقاء تكاليف المعيشة ثابتة إلى حد ما في وقت الندرة القصوى عندما يكون هناك حالة تضخم جامح وارتفاع مستمر في الأسعار في السوق الحرة والذي حتماً ستكون عواقبه وخيمة وخاصة على الأفراد الذي مع أو دون خط الفقر وقد عد تقديم هذا الشكل من الإعانات كإجراء طارئ تلجأ اليه الجهات المعنية بالأمر وقت الحاجة والاعتماد عليه بشكل أساس ي إلى حين عودة الامور إلى وضعها الطبيعي، غير ان هذا الامر يتم في حالة وجود شرطان الأول هل ان الإعانات حققت غرضها المنشود عند تقديمها للجهة المعنية، والثاني عدم النظر إلى كلفة الخدمة المقدم من إعانات بشتى اشكالها من قِبل الجهة المانحة، (Jones,1948:99)

3- تحسين الواقع الصحي: هناك العديد من المبررات لتقديم الإعانات للقطاع الصحي سواء من قبل الحكومات أو الهيئات والمنظمات التي كرست نفسها لخدمة القطاع الصحي إذ يتطلب هذا الامر اهميته لما له من تحقيق للبرامج للأهداف الاجتماعية والاقتصادية، لذلك تقوم الحكومات في تمويل القطاع الصحي، وهناك طريقتان لتمويل القطاع الصحي وهما

أ- طريقة التمويل المباشر من الضرائب: وتقوم هذهِ الطريقة على انشاء خدمة صحية وطنية تمثل الحكومة فيه الدافع الوحيد وبذلك تقدم خدمة طبية مجانية دون ان يتحمل المريض أية رسوم لأنه قد ساهم مسبقاً بدفع الضرائب

ب- طريقة التأمين الصحي: وتقوم هذهِ الطريقة على نموذج بسمارك إذ يمثل هذا النموذج شكلاً لا مركزياً في تقديم الرعاية الصحية، إذ تم انشاءه في نهاية القرن التاسع عشر من قِبل أتو فون بسمارك (Otto Von Bismarck) إذ يقوم أصحاب العمل والموظفون بتمويل التأمين الصحي ولهم فقط حق الوصول إلى "صناديق المرض" التي تم انشائها عن طريق الاقتطاع الاجباري من اجورهم وإذ ان مقدمو التأمين هم مؤسسات خاصة، على الرغم من ان صناديق التأمين الصحي غالباً ما تكون عامة في بعض البلدان إذ تسمح هذهِ الاجراءات الحكومية بممارسة قدر مماثل من السيطرة على أسعار الخدمات الصحية، (WHO Paper 2024).

4- التخلص من الفقر: أولت الحكومات والمنظمات والجمعيات الخيرية اهتمام كبير في ايجاد الحلول للحد من الفقر، إذ تسعى الحكومات جاهدةً للقضاء على هذهِ الآفة الخطيرة من خلال تقديم يد العون لمن هم عند خط الفقر أو دونه كتقديم الرعاية الاجتماعية لهم بشكل نقدي أو عن طريق قسائم الغذاء أو ما تعرف بـ(البطاقة التموينية) فمثلاً اثناء ازمة الفساد الكبير سنة 1935م قام رئيس الولايات المتحدة الامريكية (فراكلين روزفلت) بعرض قانون الضمان الاجتماعي والذي نص على تقديم منح مالية نقدية تمنح للأطفال الفقراء والاطفال الذين انقطع عنهم أحد والدِيهم أو كِليهما بسبب الوفاة أو لأسباب أخرى إذ كان هذا الوجه من المساعدات هو السمة المميزة والمهمة في امريكا اثناء تلك الحقبة وسمي في وقتها بنظام الحماية الاجتماعية ومساعدة الاطفال المعالين (ADC) كما سبق هذا النظام نظام اخر سمي بنظام صناديق معاشات الإناث العازبات والارامل (PSFW) وقد طبق هذا النظام في العديد من الولايات الامريكية. (Clark at el,2000:8)

5- يتضح من الكثير من الدارسات التي حاولت ان تبين خفض معدلات البطالة و زيادة التوظيف عن طريق تدفق الإعانات، انه لا يمكن للإعانات ان تخفض من معدلات البطالة وزيادة التوظيف بشكل مباشر بل ان ذلك يكون من خلال طرائق عدة ومنها، توفير الدعم المالي للشركات ويكون الهدف من ذلك هو تخفيف تكاليف الايدي العاملة في الشركة، الامر الذي يشجع أصحاب الشركات على زيادة معدل توظيفهم للأيدي العاملة بسبب انخفاض الاجور، ويكون ذلك بدلاً من الاستغناء عن عدد كبير منهم، كذلك يمكن ان تشمل هذهِ الطريقة تخفيضات معدلات الضريبة المفروضة على الشركة، الامر الذي يمكنها من زيادة اجور عامليها، كذلك يمكن للحكومات ان تزيد من الدعم على مجال البحث والتطوير، الامر الذي يمكن من خلاله زيادة فرص التوظيف في هذا المجال عن طريق خلق الوظائف الجديدة في مجالات التكنولوجيا والابتكار، ويمكن ايضاً خفض معدلات البطالة وزيادة فرص التوظيف من خلال تقديم الإعانات لرائدي الاعمال وأصحاب المشاريع الصغيرة، الامر الذي يمكن ان يساعد في فتح مشاريع جديدة، مما يوفر فرص عمل جديدة ويساهم في تقليل معدلات البطالة. (Desiere,Cockx:2021 4, 5).

المبحث الثالث: الإطار المفاهيمي للبطالة:

تعد البطالة من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه اغلب المجتمعات والدول المتقدمة منها والمتخلفة وهي معضلة تكاد تكون دائميه و تسعى الحكومات جاهدةً للتخفيف من حدتها على مر الزمن فتضعها ضمن أولوياتها وخططها المستقبلية في تحقيق التنمية والرفاهية لشعوبها، و تُعد مشكلة البطالة من أكثر القضايا و المشاكل الاقتصادية والاجتماعية تأثيراً في مختلف أنحاء العالم لما لها من انعكاسات سلبية على النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتُعَد البطالة عادةً عاملًا محوريًا في تحديد مستوى الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للفرد والمجتمع، و تتأثر معدلات البطالة بعوامل اقتصادية واجتماعية متعددة، مثل نمو الاقتصاد، وسياسات التوظيف، والتكنولوجيا، والتغيرات الديموغرافية، والتعليم، ومهارات العمال وتَغَيُر الكثافة السكانية، وغيرها. كما ويمكن أن تكون البطالة ناتجة عن تقلبات في السوق العمل، مثل التحولات التكنولوجية التي يمكن أن تجعل بعض الوظائف غير مطلوبة، أو تصغير الشركات، أو تغيير آلية عمل المؤسسة أو التغيرات الاقتصادية العالمية التي قد تؤدي إلى تقليل الإنتاج وبالتالي تقليل الوظائف المتاحة للأفراد، وتؤثر البطالة بشكل كبير على الأفراد والمجتمعات، إذ يمكن أن تؤدي إلى زيادة مستويات الفقر والعجز الاجتماعي، وتقليل مستويات الاستهلاك والإنفاق، وزيادة معدلات الجريمة والانحراف، وتقليل الإنتاجية الاقتصادية العامة، ولمواجهة مشكلة البطالة، تتبنى الحكومات والمؤسسات الدولية والمجتمع المدني مجموعة من السياسات والبرامج التي تهدف إلى تعزيز فرص العمل، مثل تقديم التدريب المهني، وتعزيز ريادة الأعمال، وتحسين بيئة العمل، وتشجيع الاستثمار، وتطوير البنية

التحتية، وتنفيذ سياسات اقتصادية تشجع على النمو الاقتصادي المستدام وخلق فرص العمل. لشتى فئات المجتمع ولا يخفى على الجميع انه لا يمكن حصر موضوع مهم كموضوع البطالة بصفحات بسيطة بل حتى بعشرات الصفحات، إذ سيتم في هذهِ الدراسة لفت النظر إلى أبرز الأمور المتعلقة بموضوع البطالة.

اولاً: مفهوم البطالة وطرق قياسها:

لقد ورد في معجم اللغة العربية ان كلمة البطالة مشتقه من كلمه (بَطُل) أي بمعنى أنه لم يعد صالحا أو انه فقد حقه في العمل وقال ابن فارس الباءُ والطاءُ واللام أصلُ وأحد وهو ذهاب الشيء وقلة مكثه ولبثهُ ويقال بَطُلَ الشيء يَبطُل بَطلاً وبُطولاً، والبطّال هو (الشخص العاطل عن العمل) يعني انه قد فقد حقه وصلاحيته، في حين ان البطالة في اللغتين الإنجليزية والروسية لا تعني اكثر من الانقطاع عن العمل وبالتالي الشخص العاطل عن العمل يمر بمرحلة النشاط وممكن ان تعقبها مرحله نشاط آخر مكثف وفي اللغة الفرنسية كلمه (Chômage جومانج) والتي تعني البطالة مشتقه من فعل بطل اي تعطل عن العمل لكن الفعل (Chômer جومار) يعني ايضا الاستضلال من الشمس بمعنى ان العاطل عن العمل في اللغة الفرنسية انما يعني ذلك الشخص الذي يستريح في الظل من بعد الجهد ومن ثم يستأنف عمله. (عادل ونصرالدين،143:2008)

ففي القاموس الفرنسي عُرفت البطالة على انها "اللانشاط اللاأرادي اقتصادياً، كما وفرق القاموس الفرنسي ما بين النشاط الارادي والنشاط اللاإرادي، فالنشاط الإرادي يمثل الأفراد القادرين على العمل ولكن لا يريدونهُ تكاسلاً منهم، أو عدم الحاجة اليه، أما النشاط اللاإرادي فيمثل الأفراد الذي يرغبون بالعمل ويقدرون عليه، لكن لا يجدونهُ"، (عيسى،13:2018)

أما (فالي) فقد عرف البطالة بأنها "نقصان عنصر العمل أو كما يطلق عليها بالعمالة الناقصة والذي يؤدي بذلك إلى أحداث الخلل بالعملية الإنتاجية غير انه يستثنى من هذا المفهوم الفئة التي لا يتحقق فيها شروط عمل معين كالفئة العمرية والمؤهل العلمي فيعد هؤلاء فئة عاملة متاحة لإعمال أخرى، (Falae,1972,6)، إذ يركز هذا التعريف على ان البطالة ناتجة من نقصان عنصر العمل وبالتالي الخلل في العملية الانتاجية التي تحث بدورها خللاً في الدورة الاقتصادية.

أما (صالح) فقد عرف البطالة على أنها "الحالة التي يكون فيها سوق الإنتاج وسوق العمل بحالة توازن أو تساوي وبتوضيح أكثر هي الحالة التي تكون فيها الضغوط التي تُخفض وترفع الأسعار في حالة تساوي وتوازن مما يجعل من معدل التضخم لكل من الأجور والأسعار في حالة توازن واستقرار، (صالح،52:2014)، يركز هذا التعريف على ان البطالة تحدث بسبب الخلل في سوق الانتاج، بمعنى عدم توازن قوى العرض التي تمثل المنتج مع قوى الطلب التي تمثل المستهلك،

أما (بلال) عاشور فقد عرف البطالة بأنها "الحالة التي يكون فيها العامل معزول بشكل تمام خارج مجال العمل رغم قدرته على هذا العمل كذلك هي حالة ندرة وجود العمل المناسب بما يوافق إمكانات الفرد القادر على العمل نظراً لزيادة اعداد القوة العاملة التي تكون مستعدة للانخراط في ذلك العمل بغض النظر إذا كان خدمي أو انتاجي"، (عاشور،17:2021)، ويركز هذا التعريف على ان البطالة تحدث بفعل فاعل، وهو عدم رغبة الفرد بعمل معين لا يتوافق مع ما يملكه من خبرات ومؤهلات.

أما (سحر) أحمد فقد عرفت البطالة أنها الاستخدام السلبي أو الاستخدام غير الكفوء لليد العاملة أو العامل في العملية الإنتاجية مما يجعل مردوده سلبي على العملية الإنتاجية بشكل عام خاص وبيئته وبلده بشكل عام، (سحر،39:2015)، ويركز هذا التعريف على أن البطالة تحدث بسبب التوظيف الخاطئ للعامل او الموظف الامر الذي يعطي نتائج سيئة على العملية الإنتاجية.

أما (سليم) عقون فقد عرف البطالة على أنها "مجموعة من الأفراد الذين يستطيعون العمل ويبحثون عنه بشكل جدي ولا يجدونه"، إذ يعد هذا الشكل من أوسع اشكال البطالة المنتشرة في العالم سواءً في البلدان النامية أو المتقدمة، (عقون،3:2013).

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (7), No. (1), Part (2): 1038-1059
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2025.7.2.51

وأما (البجاري) فقد عرف البطالة على أنها الحالة التي يبحث فيها الفرد عن العمل ومستعد له على وفق الأجر السائد في السوق ولكن لا يجده، ولا يدخل ضمن العاطلين من لا يبحث عن العمل ولا يسعى للحصول عليه، لأنه يكونُ عاطلاً عن العمل برغبته، كذلك لا يدخل ضمن احتساب القوى العاملة، (البجاري،180:2008)

وأما (رحيم) فقد عرفت البطالة على أنها حالة عدم توفر فرص العمل للأفراد القادرين عليه والباحثين عنه، وأنها حالة عدم استخدام وتعطل أحد عوامل الانتاج في المعنى الأوسع، (رحيم:178،2013).

قياس البطالة:

يعد مؤشر قياس البطالة احد المؤشرات الاقتصادية الكلية ذات التأثير البالغ في رسم السياسات الاقتصادية لأي بلد وتقييم فعاليتها، ولا يمكن معالجة مشكله كمشكلة البطالة ما لم يكن هناك تصور واضح وحقيقي لهذه المشكلة، اذ تقوم الدول خاصة المتقدمة منها باحتساب معدلات البطالة بصفه منتظمة ودوريه كأن تكون شهريه او فصليه او سنوية وذلك بالاعتماد على اسلوب العينات التي تختارها وليس عن طريق الاحصاء العام لكل الفئات العاطلة عن العمل، لما تتطلبه هذه الطريقة من وقت وجهد كبيرين وتكاليف عالية اذ يتم أخذ عينات ممثله من الفئه النشطة من السكان ويُقدر من خلالها عدد العاطلين عن العمل ثم يتم تحديد معدل البطالة وغالباً ما يتم قياس معدل البطالة من قبل الجهات الرسمية كنسبة عدد العاطلين عن العمل بالنسبة للفئه النشطة (قوه العمل) في مده زمنيه معينه وذلك باستخدام الصيغة الأتية (**المقياس الرسمي**):

$$\textbf{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{الفئة النشطة}} * \mathbf{100}$$

وتمثل الفئة النشطة مجموعة الأفراد القادرين على العمل وراغبين فيه سواءً أكان يعملون أو متوقفين عن العمل وبذلك تصبح الفئة النشطة كالاتي:

الفئة النشطة = العاملون – العاطلون

ويمثل العاملون كل من يعمل بدوام جزئي أو كامل وحتى ان كان يعمل ساعة أو ساعتين أو أكثر في اليوم الواحد مقابل ما يتقاضاه من أجر من الشخص الذي يعمل لديه أو المؤسسة التي يعمل فيها (وعلى هذا الأساس فقد تم تعريف البطالة على انها تعطل جزء كبير من قوة العمل النشطة القادرة والراغبة بالعمل وذلك لعدم توفر فرص عمل كافية لاستيعابها.

المقياس العلمي: وفقا لهذا المقياس تتحقق العمالة الكاملة (التشغيل الكامل) عندما يكون الناتج الفعلي في الاقتصاد مساويا للناتج المتوقع وعليه يكون معدل البطالة الفعلي مساويا لمعدل البطالة الطبيعي غير التضخمي، فاذا كان معدل البطالة الفعلي أكبر من المعدل الطبيعي ففي هذهِ الحالة نقول ان المجتمع يعاني من وجود بطالة حسب المفهوم العلمي بسبب عدم الاستخدام الكامل لقوه العمل أو عدم الاستخدام الامثل لها ويتم حساب معدل البطالة وفقا لهذا المقياس كالاتي (الامجد و الصديق،7:2018): $\textbf{معدل البطالة} = \frac{\text{انتاجية متوسطة فعلية}}{\text{انتاجية متوسطة متوقعة}} = \mathbf{1}$

ثانياً: أنواع البطالة

هناك عدة معايير لتصنيف انواع البطالة ومن هذهِ المعايير ما يأتي:

1- وضوح ظاهرة البطالة، إذ يمكن تصنيف البطالة إلى ثلاثة انواع وكالاتي:

أ- البطالة الظاهرة: هي الحالة التي يكون فيها تعطل القوى العاملة المتاحة بشكل ظاهر وهي ما تعرف بالبطالة السافرة أو الصريحة (اي ان الفرد راغباً بالعمل وقادراً عليه على وفق الأسعار السائدة في السوق ولكن دون جدوى).(عامر:24،2015)

ب- البطالة المقنعة: هي الحالة التي يكون فيها هناك أعداد كبيرة من الايدي العاملة الفائضة عن الحاجة الفعلية لها، وهم يشغلون وظائف معينة ويتقاضون اجوراً عليها لكنهم فعلياً لا يضيفون شيئاً إلى الناتج النهائي،(الامجد و الصديق:5،2018).

ج- البطالة شبه المقنعة: تشير إلى حالة عدم العمل التي يواجهها الأفراد رغم قدرتهم على العمل ورغبتهم في العثور على وظيفة، ولكنهم يُقبلون على وظائف ذات أجور منخفضة أو غير مرضية بسبب نقص الفرص الوظيفية الملائمة أو ظروف سوق العمل السيئة،(الامجد، الصديق،5:2018)

2- البطالة من حيث ارتباطها برغبة العاطل عن العمل.

أ- البطالة الاجبارية: تعني حالة عدم وجود العمل التي يواجهها الأفراد نتيجة لظروف خارجة عن إرادتهم، مثل فقدان الوظيفة بسبب إغلاق المصانع أو التقلبات الاقتصادية، وهم غير قادرين على العثور على وظيفة بسبب عوامل خارجة عن سيطرتهم، (عامر،5:2018).

ب- البطالة الاختيارية: هي الحالة التي يكون فيها وجود عمل متاح ووفق الاجور السائدة في السوق، لكن العاطلين لا يرغبون بالعمل ذلك الاجر السائد بل يطمحون لأجور اعلى، أو بسبب التدخل المباشر والقوي النقابات العمالية التي تحدد أجر العمل الحقيقي بمستوى يفوق الأجر التوازني، (صفية وسمير،36:2014).

ج- البطالة الدائمة أو الجامدة: هم مجموعة الأفراد القادرين على العمل وفي سن العمل ولكنهم لا يرغبون فيه والفئة التي يمثلها هذا النوع هم اغنياء الدول النامية، أو الأفراد الذي يحصلون على دخولهم من بدلات الايجار لعقاراتهم وفوائدهم المالية من البنوك والشركات، (عيسى،22:2018).

3- البطالة من حيث ارتباطها بظروف السوق.

أ- البطالة الاحتكاكية: أو ما تعرف بالبطالة الفنية وهي نوع من أنواع البطالة التي تحدث عندما يكون هناك تغييرات مؤقتة في سوق العمل، مثل تغيير الوظائف أو الانتقال بين الوظائف، على سبيل المثال، عندما يترك شخص ما وظيفته الحالية للبحث عن وظيفة أفضل، يمكن أن يواجه مدة من البطالة الاحتكاكية قبل أن يجد وظيفة جديدة، (سليمان،3:2019)

ب- البطالة الهيكلية: تشير إلى نوع من البطالة التي تحدث نتيجة لتغيرات هيكلية في الاقتصاد، مثل تغيرات في التكنولوجيا أو التحولات في الصناعات. هذا النوع من البطالة يمكن أن يحدث عندما تصبح المهارات التي يمتلكها العمال غير مطابقة لمتطلبات الوظائف المتاحة، مما يؤدي إلى صعوبة في إعادة توظيفهم بسهولة في سوق العمل الجديد، (سليمان،3:2019)

ج- البطالة الموسمية: تحدث عندما تكون الفرص الوظيفية متاحة فقط لمدة زمنية محددة في السنة نتيجة لطبيعة معينة للعمل أو الصناعة. على سبيل المثال، في السياق الزراعي، يمكن أن تكون هناك وظائف موسمية لجني المحاصيل خلال فصل الخريف، أو في السياحة يمكن أن تكون هناك وظائف موسمية في الفنادق أو المطاعم خلال فصل الصيف. (عيسى، عادل ونصر الدين،147:2018)

د- البطالة الدورية: هي أحد اشكال البطالة التي تحدث بسبب تقلبات الدورة الاقتصادية ويحدث هذا النوع غالباً في البلدان المتقدمة عندما يمر الاقتصاد بمراحل دورته الاقتصادية، ابتداءً بالانتعاش والازدهار ثم إلى الكساد والركود، (صالح،59:2014).

ثالثاً: الاسباب المؤدية للبطالة

ان مشكلة البطالة لم تعد مشكلة اقتصاديه فقط وانما هي مشكلة سياسية واجتماعيه وتعليمية أيضا، ومن ثم فهي ليست مسؤولية قطاع محدد أو جهاز معين بذاته أو جهة ما، بل هي مسؤولية مشتركة بين قطاعات المجتمع واجهزته ومؤسسات الدولة وهيئاتها المختلفة كافة لذلك تتعدد الانواع والأسباب في حدوثها وكما يأتي:

1- الزيادة الهائلة في معدل النمو السكاني وارتفاع معدلات الحياة وارتفاع متوسط الاعمار.

2- التطور التكنولوجي السريع والمتلاحق الذي أدى إلى الاستغناء عن عدد كبير من العاملين.

3- قصور الموارد المالية والاقتصادية عن فتح مجالات عمل جديده وعدم نمو فرص العمل بنفس معدل نمو السكان.

4- الاقبال الشديد وزيادة الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي نظرا لمجانيه التعليم وتعظيم الشهادة الجامعية.
5- الزيادة المطردة في اعداد الخريجين بمعدلات متضاعفه عما كانت عليه في السنوات الماضية.
6- غياب التنسيق بين التعليم ومخرجاته وسوق العمل أي وجود الفجوة الكبيرة وعدم التنسيق ما بين سياسات التعليم واحتياجات وخطط التنمية.
8- العادات والتقاليد والديانة إذ أن هذهِ العناصر من شأنها ان تؤدي إلى تفاقم وضع البطالة في مجتمع ما بسبب الأخذ بهذهِ العوامل كركيزة لقبول العمل أو رفضهِ فبعض المجتمعات قد تفضل وظائف معينة أو ترفض أخرى بناءً على عاداتها وتقاليدها وديانتها.
9- الفساد الإداري الذي يضم مجموعة الممارسات غير القانونية وغير الأخلاقية التي يقوم بها موظفو الدولة والمسؤولون الحكوميون لتحقيق مكاسب شخصية كالرشوة لإعطاء وظيفة لفرد لا يستحقها أو التلاعب بالمناقصات واحالتها لجهة دون أخرى أو الاختلاس والمحسوبية كل هذا يضعف من فرصة الأفراد العاطلين عن العمل ان يحصلوا على عمل يخرجهم من دائرة البطالة والفقر.
10- البطالة الوافدة: هي أحد اشكال البطالة التي تظهر في معظم الدول المتجاورة وتتمثل في هروب القوى العاملة التي تبعث عن العمل من البلد الام إلى البلد المجاور للبحث عن فرص العمل وبذلك تكون قد زاحمت القوى العاملة في ذلك البلد خاصة وانهم يقبلون العمل والوظائف بأقل الأجور عن السكان المحليين، (صفية وسمير،39:2014).
11- تفاقم الانفاق العسكري: إذ أن هذهِ المسألة تعاني منها البلدان التي تشوبها أوضاع سياسية مضطربة سواءً جراء النزاعات الداخلية أو الاعتداءات الخارجية من دول أخرى، وهذا الامر من شأنه ان يستنزف الكثير من موازنة الدولة بدلاً من توجيه هذا الانفاق نحو خطط التنمية والاستدامة الاقتصادية.

المبحث الرابع: الجانب العملي

اولاً: الانموذج القياسي المستخدم في الدراسة وتحليل النتائج:

يعرض هذا المبحث الجانب الكمي والقياسي للدراسة حيث تضمن المبحث (وصف منهجية القياس والتقدير المتبعة في بناء النماذج القياسية والذي يتضمن بيان مفهوم تحليل البيانات الطويلة وأهميتها ووصف النموذج القياسي المطلوب تقديره والاختبارات قيد الدراسة) كذلك (قياس وتقدير أثر العلاقة ما بين المتغير المعتمد والمتغيرات المفسرة) وستتبع الدراسة أسلوب بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (التجميعية) أو ما تُسمى بـ (Panel Data)، أو البَيَانَات الطويلة (Longitudinal Data) إذ يمتاز هذا النوع من البيانات بكفاءة عالية وزياده اكثر في درجات الحرية، وأيضا بتعددية خطية أقل بين المتغيرات و محتوى معلوماتي اكثر مقارنة مع غيره من البيانات الزمنية أو المقطعية، وقد تم استيراد البيانات من قاعدة بيانات البنك الدولي World Development Indicators WDI بوصفه أحد مصادر البيانات الدولية الموثوقة، فضلاً عن قاعدة بيانات UNDP الخاصة بحساب مؤشر التعليم Human Development Index، وقد تم تحليل البيانات باستخدام برنامج STATA إذ تم اختبار المتغيرات من حيث السكونية Stationarity وذلك باستخدام طريقة

Im-Pesaran-Shin (IPS) الذي اقترحه إيم وبيسران وشين (1998) إذ تستخدم هذهِ الطريقة مع البيانات غير الموزونة Unbalanced data، ونظرا لعدم ظهور مشكلة جذر الوحدة تم استخدام طريقة الأثر الثابت Fixed Effect Method في تحليل البيانات المدمجة Panel data، بعد أن تم ترجيح هذهِ الطريقة على غيرها من طرائق تحليل البيانات المدمجة التقليدية باستخدام اختبار Hausman Test و F-test (العاني،3:2016).

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (7), No. (1), Part (2): 1038-1059
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2025.7.2.51

ثانياً: تعريف متغيرات الدراسة:

تضمنت الدراسة عدداً من المتغيرات المستهدفة التي تؤثر في البطالة وهي:

1- الإعانات والتحويلات الأخرى (النسبة المئوية من المصروفات): تشمل الإعانات والمنح والمزايا الاجتماعية الأخرى جميع التحويلات غير المسددة وغير القابلة للسداد على الحساب الجاري إلى المؤسسات الخاصة والعامة؛ والمنح المقدمة إلى الحكومات الأجنبية والمنظمات الدولية والوحدات الحكومية الأخرى؛ والضمان الاجتماعي ومزايا المساعدة الاجتماعية والمزايا الاجتماعية لأرباب العمل نقداً وعيناً، (توصيف متغيرات الدراسة، صندوق النقد الدوليWDI). IMF Database

2- إجمالي تكوين رأس المال (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي): يتكون إجمالي تكوين رأس المال (الاستثمار المحلي الإجمالي سابقًا) من النفقات على الإضافات إلى الأصول الثابتة للاقتصاد فضلاً عن صافي التغيرات في مستوى المخزونات. وتشمل الأصول الثابتة تحسينات الأراضي (الأسوار والخنادق والمصارف وما إلى ذلك)؛ ومشتريات المصانع والآلات والمعدات؛ وبناء الطرائق والسكك الحديدية وما شابه ذلك، بما في ذلك المدارس والمكاتب والمستشفيات والمساكن السكنية الخاصة والمباني التجارية والصناعية. أما المخزونات فهي مخزونات السلع التي تحتفظ بها الشركات لمواجهة التقلبات المؤقتة أو غير المتوقعة في الإنتاج أو المبيعات، و"العمل الجاري". ووفقا لنظام الحسابات القومية لعام 1993 في الأمم المتحدة، يُعد صافي المقتنيات من الأشياء الثمينة أيضا من تكوين رأس المال،) (توصيف متغيرات الدراسة، صندوق النقد الدوليWDI)

3- الانفاق الحكومي (العام) (% من الناتج المحلي الإجمالي): يشمل الإنفاق الحكومي العام على الاستهلاك النهائي الحكومي (الاستهلاك الحكومي العام سابقاً) جميع النفقات الحكومية الجارية لشراء السلع والخدمات (بما في ذلك تعويضات الموظفين). ويشمل أيضًا معظم النفقات على الدفاع الوطني والأمن القومي، ولكنه يستثني النفقات العسكرية الحكومية التي تشكل جزءًا من تكوين رأس المال الحكومي. (توصيف متغيرات الدراسة، صندوق النقد الدولي WDI).

4- مؤشر التعليم: يُقاس البُعد التعليمي بمتوسط سنوات الدراسة للبالغين الذين تبلغ أعمارهم 25 عاما فأكثر وسنوات الدراسة المتوقعة للأطفال في سن دخول المدرسة. (توصيف متغيرات الدراسة، تقارير التنمية البشرية HDI-UNDP).

ثالثاً: وصف النماذج والاختبارات القياسية:

إن أي دراسة اقتصادية تتضمن بيانات زمنية تتطلب في بداية الامر إجراء باختبار سكونية المتغيرات وهي العملية التي يستند عليها بناء النموذج الاقتصادي إذ يتم ملاحظة ان اغلب المتغيرات الاقتصادية الكلية تمضي باتجاه عام متزايد أو متناقص وهذا ما يجعل اغلبها في حالة من عدم السكون وتكمن المشكلة في نماذج السلاسل الزمنية أو اللوحية غير الساكنة هو أن تقديرها بطريقة المربعات الصغرى (OLS) يُؤدي إلى نتائج غير صحيحة، وفي هذهِ الحالة تظهر لنا قيم مرتفعة كقيم اختبار (T) أو(R^2) لمقدرات النموذج من دون أن يكون لها معنى اقتصادي وكذلك قيمة معامل التحديد تكون أكبر من قيمة إحصائية (دربن – واتسن) ومن هذا ينتج لدينا ان نتائج تحليل الانحدار قد لا تكون متوازنة وبناء على ذلك فان نتائج الاختبارات الإحصائية ستكون غير دقيقه ومشوهه ويطلق على هكذا نموذج من نماذج الانحدار، بالانحدار الزائف Spurious Regression))، فعندما تكون السلسلة غير ساكنة فإنها ستحتوي على مشكلة جذر الوحدة و يجب تصحيحها بالتخلص من هذهِ المشكلة لكي تصبح السلسلة ساكنة، إذ ان السكون يعني ثبات المتوسط الحسابي والتباين للمتغير ولاختبار سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات اي دراسة فان ذلك يتطلب اجراء اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test).

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (7), No. (1), Part (2): 1038-1059
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2025.7.2.51

المنهجية القياسية للنموذج:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي و الكمي، إذ تهدف الدراسة إلى بيان أثر المتغيرات المستقلة في معدلات البطالة لعينة مكونة من 40 بلداً من البلدان المتقدمة، و لمدة 31 سنة ممتدة ما بين عامي 1991-2022 وقد تم تحليل البيانات باستخدام برنامج Stata، إذ تم اختبار المتغيرات من حيث السكونية Stationarity وذلك باستخدام طريقة Im-Pesaran-Shin (IPS) الذي اقترحه إيم- بيسران- وشين عام (2003) إذ تستخدم هذهِ الطريقة مع البيانات غير الموزونة Unbalanced data، ونظرا لعدم ظهور مشكلة جذر الوحدة تم استخدام طريقة الأثر الثابت Fixed Effect Method في تحليل البيانات المدمجة Panel data، بعد أن تم ترجيح هذهِ الطريقة على غيرها من طرائق تحليل البيانات المدمجة التقليدية باستخدام اختبار Hausman Test و F-test.

النموذج الاقتصادي

لتوضيح تأثير المتغيرات المستقلة على البطالة، تم استخدام النموذج القياسي الآتي:

النموذج: $$UNM_t = f(SUP_t, GCF_t, GMS_t, IED_t) + U_t$$

وكانت المتغيرات كالاتي:

UNM: المتغير التابع الذي يمثل البطالة (العاطلين عن العمل نسبة إلى قوة العمل)

SUB: المتغير المستقل الأول الذي يمثل الإعانات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

GCF: المتغير المستقل الثاني الذي يمثل اجمالي تكوين رأس المال الثابت كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

GMS: المتغير المستقل الثالث الذي يمثل الأنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

IED: المتغير المستقل الرابع الذي يمثل مؤشر التعليم.

الاختبارات القياسية للنموذج

الجدول (1) وصف متغيرات الدراسة للدول المتقدمة

المتغيرات	المختصرات	وحدة القياس	المصدر	الأثر المتوقع
البطالة	UNM	% Of EMP	World Bank	
الإعانات	SUB	% Of GMS	World Bank	ايجابي
إجمالي تكوين رأس المال	GCF	% Of GDP	World Bank	ايجابي
الإنفاق الحكومي	GMS	% Of GDP	World Bank	ايجابي
مؤشر التعليم	IED	% Of GDP	UNDP	ايجابي

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على تقارير صندوق النقد الدولي والبرنامج الإنمائي للام المتحدة.

يوضح الجدول (1) وصف بيانات الدراسة ومتغيراتهِ ووحدات القياس واتجاه العلاقة الناتجة بين المتغير المعتمد والمتغيرات المفسرة، وقد تم استيراد البيانات من قاعدة بيانات البنك الدولي World Development Indicators WDI بوصفهِ أحد مصادر البيانات الدولية الموثوقة، فضلاً عن قاعدة بيانات UNDP الخاصة بحساب مؤشر التعليم Education Index.

الجدول (2) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة للدول المتقدمة

المتغيرات	الملاحظات	الانحراف المعياري	القيم الدنيا	المتوسطات	القيم العليا
البطالة	1,240	0.527	0.095	1.860	3.321
الإعانات	1,137	0.371	2.247	3.879	4.450
إجمالي تكوين رأس المال	1,106	0.201	2.223	3.119	4.003
الإنفاق الحكومي	1,100	0.249	1.871	2.898	3.337
مؤشر التعليم	1,114	0.394	-2.545	-0.562	0.478

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Stata

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (7), No. (1), Part (2): 1038-1059
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2025.7.2.51

يوضح الجدول (2) القيم الوسطية الحسابية لمتغيرات الدراسة ومعدل الخطأ المعياري لها والقيم الدنيا والقصوى لمتغيرات الدراسة إذ أجريت الدراسة في 40 دولة متقدمة مرتفعة الدخل على مدى 31 سنة بإجمالي 1,240 ملاحظة، ومعدل بطالة 1.860 ومعدل دعم 3.879 ومعدل تكوين رأس المال الإجمالي 3.119 ومعدل إنفاق الحكومي 2.898 وأخيراً معدل مؤشر التعليم 0.562 وبشكل عام، تعطي النتائج فكرة عن توزيع القيم لكل متغير وتشتتها حول المتوسط، والفحص الدقيق والتفسير الصحيح للبيانات.

الجدول (3) اختبار جذر الوحدة باستخدام طريقة Im Pesaran-Shin في حالة وجود الحد الثابت

المتغيرات	إحصائية - IPS	P-value
البطالة	-5.450	0.0001
الإعانات	-5.637	0.0000
إجمالي تكوين رأس المال	-5.060	0.0000
الإنفاق الحكومي	-1.676	0.050
مؤشر التعليم	-7.191	0.0000

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Stata

إذ أن
H0: تعني احتواء المتغيرات على جذر الوحدة
H1: تعني عدم احتواء المتغيرات على جذر الوحدة
يعرض الجدول (3) نتائج اختبار جذر الوحدة، والذي يحدد ما إذا كانت الفرضية مقبولة أم لا ووفقًا للنتائج، نرفض فرضية H0 ونقبل فرضية H1 التي تقول بعدم وجود مشكلة جذر الوحدة.

الجدول (4) تحليل الانحدار باستخدام طريقة الأثر الثابت Fixed Effect للدول المتقدمة

البطالة	المعاملات	الانحراف المعياري	T	p-value	95% Conf	الفاصل الزمني
الإعانات	- 0.065	0.30	-5.36	0.330	-0.200	-0.092
إجمالي تكوين رأس المال	- 0.106	0.44	-5.05	0.000	-0.304	-0.102
الإنفاق الحكومي	0.502	0.60	-1.66	0.000	0.60	0.408
مؤشر التعليم	- 0.506	0.80	-7.19	0.000	-0.516	-0.211
$Adj\text{-}R^2$	0.704					
F-statistic	39.109					
Hausman chi2	15.10					

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Stata

يوضح الجدول (4) الخاص بنتائج تحليل الانحدار الخطي اللوغاريتمي لمتغيرات الدراسة المُفَسِرة وعلاقتها بالمتغير التابع بمدة ثقة 95% وقيمة F بـ (39.109) ومعامل تصحيح الخطأ بقيمة 68% ومن هذا يمكن ان نستنتج الاتي:
1- ان وجود الإشارة السالبة للإعانات يدل على وجود علاقة عكسية ما بين المتغير المُفَسِر والمتغير المعتمد وذات دلالة إحصائية P-value بقيمة 0.330 وعند مستوى معنوية أكبر من (0.05)% وهذا يعني أنه لا يوجد تأثير ما بين المتغير المُفَسِر والمتغير التابع، كذلك تشير إلى أن أي زيادة

الإعانات بمقدار وحدة وأحدة يمكن ان يُخفض من معدلات البطالة بنسبة (0.065)% وهي نسبة قليلة جداً.

2- أن وجود الإشارة السالبة لإجمالي تكوين رأس المال تدل على وجود علاقة عكسية ما بين المتغير المفسر والمتغير المعتمد وذات دلالة إحصائية P-value بقيمة 0.000 وعند مستوى معنوية أقل من (0.05)% وهذا يعني ان العلاقة قوية التأثير ما بين المتغير المفسر والمتغير التابع، وكذلك يشير إلى ان زيادة وحدة وأحدة من اجمالي تكوين رأس المال تعني انخفاض معدلات البطالة بنسبة (0.996)%

3- إن وجود الإشارة الموجبة للإنفاق الحكومي يدل على وجود علاقة طرية ما بين المتغير المُفَسِر والمتغير المعتمد وذات دلالة إحصائية P-value بقيمة 0.000 وعند مستوى معنوية أقل من (0.05) وهذا يعني ان العلاقة قوية ما بين المتغير المفسر والمتغير التابع إذ ان زيادة وحدة وأحدة من الانفاق الحكومي تعني زيادة معدلات البطالة بنسبة (0.502)%.

4- إن وجود الإشارة السالبة لمؤشر التعليم تعني وجود علاقة عكسية ما بين المتغير المفسر والمتغير المعتمد وذات دلالة إحصائية P-value بقيمة 0.000 وعند مستوى معنوية أقل من (0.05)% وهذا يعني ان العلاقة قوية التأثير ما بين المتغير المفسر والمتغير التابع وايضاً ان زيادة وحدة وأحدة من مؤشر التعليم تعني انخفاض معدلات البطالة بنسبة (0.506)%.

5- نظراً لأن قيمة إحصائية Hausman (chi2) كبيرة وقيمة P-value صغيرة جداً (0.000)، فإن هذا يشير إلى وجود ارتباط وثيق بين التأثيرات الفردية والمتغيرات المستقلة وبالتالي يكون من الافضل استخدام نموذج التأثيرات الثابتة في تحليل البيانات وبالتالي الوصول إلى نتائج أكثر وضوح ودقة.

6- القيمة المرتفعة لـ $Adj\text{-}R^2$ التي وصلت إلى 89%، وهذا يعني أن 89% من التباين في المتغير المعتمد يمكن تفسيره بواسطة المتغيرات المُفسِرة قيد الدراسة، وهي قيمة مرتفعة جداً وتدل على أن النموذج يفسر البيانات بشكل جيد للغاية.

7- بالنظر إلى نتيجة F المحسوبة التي بلغت 25.17%، ومقارنتها مع قيمة P-value التي بلغت (0.000)، فإن هذا يعني أن النتائج ذات دلالة احصائية عالية.

وبشكل عام تشير النتائج إلى ان جميع المتغيرات المستقلة في النموذج لها تأثيرات معنوية على المتغير التابع وهو البطالة مع ملاحظة ان بعض التأثيرات إيجابية وبعضها سلبية، وفي ضوء هذهِ النتائج يمكن ان نقبل أو نرفض الفرضيات التي فرضتها الدراسة ومن خلال الجدول الاتي:

الجدول (5) نتائج اختبار الفرضيات للدول المتقدمة

الفرضيات	نتائج الاختبار
للإعانات أثر إيجابي على البطالة	مقبولة
إجمالي تكوين رأس المال أثر إيجابي على البطالة	مقبولة
للإنفاق الحكومي أثر سلبي على البطالة	مرفوضة
لمؤشر التعليم أثر إيجابي على البطالة	مقبولة

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الاختبارات في برنامج Stata

يوضح الجدول (5) نتائج الفرضيات التي تمت فرضيتها بداية الدراسة وقد وافقت ثلاث نتائج على وفق الفرضية وبيان أثرها الإيجابي على البطالة وهي كلاً من (الإعانات وجمالي تكوين رأس المال ومؤشر التعليم) واختلفت نتيجة وأحدة وهي (الانفاق الحكومي) الذي كان أثره سلبياً على البطالة.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات:

1- إن تأثير الإعانات في البطالة يتباين حسب متوسط نصيب الفرد من الناتج، ، حيث إن تأثير الإعانات في البلدان ذات الدخل المرتفع غير معنوي، غير أن هذا الامر قد يختلف من بلد لأخر بفعل اختلاف السياسات المُتبعة في البلد.

2- يمكن للإعانات ان تحتل دروراً مهما في تقليل البطالة في البلدان المتقدمة للفئات ذات الدخل المحدود، إذ تسهم في رفع إنتاجية الايدي العاملة وبالتالي زيادة فرص التوظيف.

3- إن تأثير الإعانات في البلدان المتقدمة غير معنوي، ما يعني أن الإعانات قد لا تسهم في خفض معدلات البطالة بسبب جمود الأجور نحو الانخفاض، كما ان الإعانات قد تسهم في إطالة امد البطالة كونها تُحفز الأفراد على البحث عن فرصة عمل أفضل مما هو معروض في سوق العمل.

4- ان الاستثمار المحلي ذو تأثير معنوي سالب على البطالة في البلدان المتقدمة أي ان الاستثمار يقلل البطالة، وان تأثيره مرتفع نسبياً في البلدان المتقدمة ما يعني ان هذهِ البلدان بحاجة للاستثمارات المادية من أجل تقليل معدلات البطالة.

5- إن تأثير الانفاق الحكومي في البطالة موجب معنوي في البلدان المتقدمة، بمعنى ان الانفاق الحكومي يرفع من مستويات البطالة، وأن تأثيره في البلدان المتقدمة مرتفع جداً، ويمكن أن يُعزى ذلك إلى أن مزاحمة الانفاق الحكومي للاستثمارات المحلية، ما يؤدي إلى تقليل عوائد الاستثمار، لاسيما إذا كانت هذهِ النفقات تحول من الضرائب التي تخفض من القوة الشرائية للدخول وترفع تكاليف الاستثمار لاسيما الأجور.

6- يساهم التعليم بشكل واضح وكبير في خفض معدلات البطالة، فتأثير التعليم في البطالة سالب في البلدان المتقدمة وتأثيره في تقليل البطالة في الدول المتقدمة اعلى من تأثيره في غيرها من البلدان، وتفسير ذلك هو دور التعليم في زيادة إنتاجية الايدي العاملة، إذ تزداد مهارة العاملين مع زيادة مستويات تعليمهم، وهذا يمنحهم فرصاً للحصول على وظائف أفضل خاصة في البلدان المتقدمة التي يزداد فيها الطلب على العمالة الماهرة أكثر من البلدان النامية.

ثانياً: التوصيات:

1- إمكانية شمول الإعانات أرباب الأعمال لاسيما تلك الموجهة نحو توسيع انشطتهم ومشاريعهم من أجل استيعاب أيدي عاملة جديدة.

2- دعم الاستثمارات المحلية التي تسهم في توفير فرص توظيف أعلى للأيدي العاملة المحلية، مثل الاستثمارات الصناعية والزراعية التي تسهم في تشغيل الموارد المحلية المادية والبشرية.

3- توجيه النفقات الحكومية نحو مجالات البنى التحتية التي تسهم في خفض تكاليف الانتاج وتحفز المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية.

4- الابتعاد عن الإعانات النقدية في البلدان المتقدمة خشية أن تساهم في زيادة امد البطالة بدل تقليلها.

5- يمكن ان توجه الإعانات في البلدان المتقدمة إلى أرباب الاعمال من أجل توظيف المزيد من الايدي العاملة والابتعاد عن سياسات تخفيض الاجور التي قد ترفع من معدل البطالة بدل خفضها.

المصادر:

أولاً: المصادر العربية

1- البجاري، احمد إبراهيم (2019)"قياس أثر الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي المباشر في معدلات البطالة لبلدان نامية مختارة للمدة 1985-2017 رسالة ماجستير كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة الموصل

2- ألأمجد، مانة و رياض، ريمي (2018)"اختبار فرضية تلكؤ البطالة" في الجزائر خلال المدة (1970-2017)"بحث منشور، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير الجزائر.
3- العاني، احمد حسين (2016)"توظيف نماذج البيانات اللوحية في الاقتصاد القياسي" بحث منشور رسالة ماجستير كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة الانبار
4- رحيم، ميادة حسن،(2013)، "البطالة وسبل معالجتها في العراق – دراسة تحليلية – بحث منشور، المعهد التقني/الديوانية
5- حسن، سحر احمد(2013) " مشكلة البطالة واليات العلاج - دراسة تطبيقية مقارنة" بين حالتي مصر وماليزيا بين 1991 و 2013 بحث منشور كلية التجارة/ جامعة الازهر القاهرة
6- سليمان، راشد رشو خلف(2019)، "أثر البطالة في النمو الاقتصادي في المملكة الاردنية الهاشمية للمدة (1990-2018)" قسم الاقتصاد، جامعة الموصل.
7- سمير، كسيرة، صفية، بوزار، (2014)" آثار ظاهرة البطالة على النمو الاقتصادي" بحث منشور، الجزائر.
8- عامر، طارق عبدالرؤوف(2015)"اسباب وأبعاد ظاهرة البطالة وانعكاساتها السلبية على الفرد والاسرة والمجتمع و دور الدولة في مواجهتها" الطبعة الأولى، مطبعة رشاد برس، بيروت.
9- عاشور، بلال سعيد(2017)، "محددات البطالة في فلسطين"بحث منشور،قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية،
10- عقون، سليم(2010)، "قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة - دراسة قياسية تحليلية- حالة الجزائر"بحث منشور، قسم التسيير، جامعة فرحات عباس–سطيف.
11- عيسى، رحيمي، عادل، قرقاد، نصرالدين، العايب(2018)"ظاهرة البطالة: مفهومها، اسبابها آثارها"بحث منشور، مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية،جامعة الشاذلي.
12- صالح، محمد رمضان،(2014)"دور الاقتصاد الاسلامي في علاج مشكلة البطالة من وجهة نظر المشاركين في قوة العمل(دراسة تطبيقية في قطاع غزة)"بحث منشور كلية التجارة، الجامعة الاسلامية بغزة.

ثانياً: المصادر الأجنبية

13- Author, P., Maqbool, M. S., Mahmood, T., & Sattar, A. (2013). Determinants Of Unemployment: Empirical Evidences from Pakistan.
14- Carlsson, B. (1983). Industrial Subsidies in Sweden: Macro-Economic Effects and An International Comparison*. in The Journal of Industrial Economics.
15- Desiere, S., & Cockx, B. (2022). How effective are hiring subsidies in reducing long-term unemployment among prime-aged jobseekers? Evidence from Belgium. IZA Journal of Labor Policy.
16- Desiere, S., & Cockx, B. (2021). How Effective Are Hiring Subsidies to Reduce Long-Term Unemployment among Prime-Aged Jobseekers? Evidence from Belgium.
17- Davidson, C., & Segerstrom, P. (1998). R&D Subsidies and
18- Economic Growth. In Source: The RAND Journal of Economics (Vol. 29, Issue 3).
19- Falae, Olu. (1972). Unemployment. Manpower and Unemployment Research in Africa.

20- Friedland, D. S., & Price, R. H. (2003). Underemployment: Consequences for the health and well-being of workers. In American Journal of Community Psychology.
21- González, X., Jaumandreu, J., Pazó, C., Gonzfilez, X., & Paz6, C. (2005): The RAND Journal of Economics
22- IMF policy paper fiscal policy and long-term growth. (2015).
23- Jones, J. H. (1948). Cost of Living Subsidies. In Source: Journal of the Royal Statistical Society.
24- Mark Twain n.d. (1933), Energy Subsidies: Why, When and How?
25- Myers, N. (1999). Perverse Subsidies. RSA Journal,
26- Schrank, W. E., & Keithly, W. R. (1999). The Concept of Subsidies. In Source: Marine Resource Economics (Vol. 14, Issue 2).
27- Steenblik, R. (n.d.). A Subsidy Primer Global Subsidies Initiative of the International Institute for Sustainable Development Geneva, Switzerland.
28- Subsidies, Trade and The Wto, (2006)، Defining Subsidies, Paper Of WTO
29-Schwartz, G., & Clements, B. (1999). Government subsidies. Journal of Economic Surveys,
30- Triest, R. K. (n.d.).(2007), The Economics of Subsidies for Community Development: A Primer 7.
31- Research paper Unescwa
32- Research Paper Of WTO
33- World Development Indicators
34- Human Development Index (HDI) https://hdr.undp.org/data-center/human-development index#/indicies/HDI